

في بلاغ للنقابة الوطنية للتعليم (ف د ش):

تهنئة الشغيلة التعليمية بنجاح الاضراب وتنديد بالإجراءات التعسفية للوزارة

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي بالبيضاء يوم 26 شتنبر 2014 وقف في بدايته عند تقييم الاضراب الوطني ليوم 23 شتنبر 2014، والذي دعت إليه الفيدرالية الديمقراطية للشغل بالتنسيق مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وفي هذا الإطار يحيي المكتب الوطني عاليا جميع نساء ورجال التعليم في التعليم المدرسي والتعليم الجامعي الذين احتضنوا القرار النضالي وشاركوا في تنفيذه بنجاح كبير وبنسبة عالية تؤكد بالملاموس استعادة المبادرة النضالية من طرف الشغيلة المغربية بقيادة الفيدرالية الديمقراطية للشغل واستعدادها التام لمواجهة سياسة حكومة التراجعات في المجال الاجتماعي والوقوف ضد كل القرارات التي تستهدف حقوق الشغيلة ومكتسباتها وفي مقدمتها التقاعد. كما شكلت ردا ميدانيا على كل المحاولات اليائسة للتشكيك في القرار النضالي واستعملت في ذلك أساليب دنيئة وغريبة عن الحقل النقابي. في هذا السياق يؤكد المكتب الوطني على رفض نقابتنا للإجراء الحكومي التعسفي بتمديد مدة عمل المقبلين على التقاعد من نساء ورجال التعليم ويدعو إلى مقاومة هذا الإجراء/ السخرة بكل الوسائل. ويدعو جميع مسؤولات ومسؤولي النقابة إلى مواصلة التعبئة مع جميع نساء ورجال التعليم حول الأفق وتطوير أساليب الاحتجاج من أجل وقف هذا الهجوم الحكومي الشرس.

واستمع المكتب الوطني لتقرير حول أشغال دورة المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي ليوم 25 شتنبر 2014 والتي انعقدت في ظل أجواء نجاح الإضراب الوطني ليوم 23 شتنبر 2014، ويثمن المكتب الوطني عاليا الدور الكبير الذي لعبه ممثلو المركزيات النقابية في هذه الدورة، ورفض اعتماد المقاربة المقاسية التي اعتمدها الحكومة، وتأكيدها على المقاربة الشمولية. كما يؤكد المكتب الوطني على ضرورة الإسراع بطرح هذا الملف ضمن الملفات المطلوبة الأخرى على طاولة الحوار الاجتماعي.

واستمع المكتب الوطني إلى تقرير عن مجريات اللقاء مع الوزارة يوم 16 شتنبر 2014 ويجدد في هذا الصدد رفضه المطلق للاحتفاظ بنساء ورجال التعليم المحالين على التقاعد ويطالب الحكومة بإلغاء هذا القرار الجائر ويعتبر أنها أخرجته من مجاله التربوي وأضفت عليه بعدا سياسيا خطيرا. كما يدين القرار الحكومة الجائر والذي يستهدف منع نساء ورجال التعليم وحدهم من متابعة الدراسة ويطالب بإلغائه.

وناقش المكتب الوطني مستجدات الدخول المدرسي والجامعي، وما يطبعه من أوضاع كارثية جراء استفحال المشاكل المتمثلة في استمرار النقص في الموارد البشرية في التعليم المدرسي والجامعي، استوسوء تدبيرها والارتباك الكبير الذي أحدثته مراجعة الزمن المدرسي دون أي تصور تربوي. واستمرار الاكتضاض وحذف بعض المواد، والتقليص من زمن أخرى، وحذف التفويج في المواد العلمية، والنقص الكبير في التجهيزات والوسائل التعليمية. وسجل المشاكل التي عانى منها تنظيم الباكلوريا وطالب بضرورة تقييم حصيلة الموسم السابق، ومنها الباكلوريا. المقلقة التي يطرحها إرساء وتوسيع الباكلوريا الدولية.

وسجل من جهة أخرى غياب إرادة حقيقية لدى عدد من المسؤولين عن الشأن التعليمي لمعالجة الاختلالات والخروقات التي تعرفها المنظومة بالجهات والنيابات التي يشرفون عليها (مدير أكاديمية سوس ماسة درعة، نائب سلا، نائب مركش.....).

وبعد ان أكد من جديد على ضرورة المعالجة العاجلة للوزارة لعدد من الملفات التي تمت بلورة حلول مشتركة لها، فإنه يؤكد على حق نساء ورجال التعليم في تحسين مستواهم العلمي والمهني عبر السماح لهم لممارسة حقهم في متابعة تعليمهم العالي. كما يطالب وزارة التعليم العالي بالوفاء لالتزاماتها بإشراك النقابات في مراجعة القانون 01/00 وتحسين ظروف عمل الموظفين والموظفات والتجاوب العادل مع مطالبهم.

ويطالب الوزارة أيضا بالترخيص للأساتذة لاجتياز مباريات ولوج مراكز التكوين الجهوية كحق في تحسين أوضاعهم المهنية والمادية، ويؤكد على ضرورة تفعيل التزام الوزارة بمعالجة الملفات الصحية لنساء ورجال التعليم خارج فترات الحركة الانتقالية.

كما يدعم كل المبادرات النضالية الجهوية والمحلية التي تنوي النقابة الوطنية للتعليم تنفيذهما بالجهات والأقاليم المعنية ويدعو الأجهزة النقابية إلى مواصلة رصد اختلالات الدخول المدرسي والجامعي في أفق عقد دورة المجلس الوطني ويؤكد في الأخير على حق نساء ورجال التعليم العاملين في المناطق النائية بالعالم القروي بالحصول على تعويض تحفيزي ويطالب الحكومة بإطلاق سراح هذا التعويض، وإرجاع المبالغ المقطعة دون سند قانوني من أجور أسرة التعليم بسبب ممارسة حقهم الدستوري.

يدعو نساء ورجال التعليم إلى المزيد من التضامن والوحدة ومواصلة التعبئة لتنفيذ كل القرارات النضالية

المكتب الوطني

الدار البيضاء: 26 شتنبر 2014

